لأنني أحب الحقيقة
وأحبكم أقول:

معركة العقول

بقلم: طلال أبو غزالة

لقد أصبحت الحروب الحديثة أكثر تعقيداً مما مضى، مع ضخ المليارات لصناعة أحدث الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً لتمكين الجيوش من إخضاع أعدائهم. وتشمل الإستراتيجيات الجديدة التي جربتها الجيوش ونفذتها على مدى السنوات القليلة الماضية الحروب الاقتصادية، والإلكترونية، والمعلوماتية، والنفسية.

ما يجري حالياً هو تطوير شكل جديد تماماً من أشكال القتال باسم «الحرب المعرفية»، للسيطرة على الطريقة التي يتصرف بها البشر ويفكرون بها. قد يبدو الأمر مثل أفلام الخيال العلمي، ولكن حلف شمال الأطلسي (الناتو) شارك بنشاط مؤخراً في تسليح العقول واختراق الأفراد بشكل جديد تماماً من أشكال الحرب؛ للتحكم في طريقة تفكير الأشخاص وردود أفعالهم، بل إنهم يفكرون في توسيع نطاق حروبهم التقليدية، التي تشمل البر والبحر والفضاء والبحر والإنترنت، لتشمل مجالاً عسكرياً سادساً يحتمل أن يكون أكثر فتكاً، يحمل اسم «المجال البشري». ويستثمر الناتو بقوة في البحث في هذا المجال، بحيث يكون الهدف من الحرب المعرفية هو تحويل كل شخص إلى سلاح محتمل، وتأسيس طابور خامس داخل الدول المستهدفة بطريقة لا تدركها. إذاً، فالعقل هو الآن ساحة المعركة الجديدة، ويحتمل أن تستهدف صراعات المستقبل العقول في البداية قبل الانخراط في القتال الجسدي.

يشير تقرير صادر برعاية الناتو في عام ٢٠٢٠ بشأن الحرب المعرفية، إلى أنه يجب بناء القدرات في هذا المجال، وأن على الجيوش العمل مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتسليح العلوم الاجتماعية لتطوير قدرات الحرب المعرفية المتطورة.

ويبدو أن مثل هذه الحرب قد اختبرت بالفعل على السكان رغماً عنهم، فقد قالت جريدة «أوتاوا سيتيزن» في تقرير لها إن قيادة العمليات المشتركة الكندية استخدمت وباء الكوفيد لاختبار إستراتيجيات الحرب المعرفية وتكتيكاتها ضد شعبها. يضع هذا النمط من الحرب العقل في صدارة المعركة بهدف التأثير على الرأي، وزرع الصراع الفكري، وتدمير العقول، وزرع مفاهيم بعينها في العقول، ما من شأنه أن يساعد في تعطيل المجتمع قبل إطلاق رصاصة واحدة. ويستثمر حلف الناتو، ووكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية الأمريكية، والوكالات العسكرية الغربية الأخرى بقوة في هذا المجال؛ لتطوير هذا النوع الجديد من السلاح العسكري، الذي يهدف إلى إضعاف العقول.

سيكون لهذا تداعيات كبيرة، وذلك لأن الهجمات التي تُنفذ وفق هذا النوع الجديد من الحملات العسكرية ربما تحدث في أي وقت، ومن دون أي تدخل من القوى العسكرية، فتوافر الإنترنت والهواتف الذكية في كل مكان، وتوافر البيانات الضخمة وتقنية الذكاء الاصطناعي على وسائل التواصل الاجتماعي، يعني أنه يمكن تخطيط هجمات متقدمة ضد عقول مواطني أي دولة وإطلاقها من دون أي تحذير مسبق، ومن دون أن يعرف المستهدفون أنه يجري اختراقهم حرفياً، ليفكروا ويتصرفوا بطريقة معينة. كل هذا رهن بالحصول على المعلومات، التي نُولدها الآن بكثرة كلما استخدمنا تطبيقات ومنصات الإنترنت، التي نتعامل معها يومياً.

يمكن للجيوش الاستفادة من هذه المعلومات بسهولة لفهم جمهورها المستهدف بطريقة أفضل، وتطوير طرق جديدة للتأثير على أفكارهم وأفعالهم. فمن البدهي أنه إذا استطاع المرء تحليل عقل عدوه، فسيتسنى له في المعركة حتى قبل أن تبدأ. إنه سلاح قوي جداً في أيدي أولئك الذين يستخدمونه. ومثلما أصبحت الإعلانات الداعمة الأساسية لشركات التواصل الاجتماعي، وتدر لهم المليارات من عائدات التسويق، فإنني أرى الشركات نفسها تعمل عن كثب مع الجيوش لتزويدها بهذه البيانات الضخمة، لتصبح أكثر قوة مما هي عليه بالفعل، وتربح هي الترليونات مع زيادة الميزانيات العسكرية كل عام. وستصبح ساحة المعركة الإنترنت، وستصبح هذه الحملات بلا بداية أو نهاية، ويمكن إطلاقها على مدار ٢٤ ساعة من دون توقف.

لا بد أن نشرع في بناء قدراتنا الذاتية في هذا المجال، لنتمكن من اكتشاف حصان طروادة، وحماية أنفسنا منه. وسواء رغبنا في ذلك أم لا، فإن هذه التقنية أصبحت موجودة بالفعل، وستجد سبيلها إلينا، وستؤثر على أفكار دولنا والطرق التي نتصرف بها بلا وعي.

إنني أدعو حكوماتنا ووكالاتنا العسكرية إلى العمل بلا هوادة للبحث وتطوير القدرات في هذا المجال، ولاسيما في تخصصات مثل تقنية النانو، والتقنية الحيوية، وتقنية المعلومات، وعلوم الأعصاب.

أما إذا لم نفعل شيئاً، فسنصبح كالحملان التي تساق إلى ذبحها، ولعبة في أيدي الغير. ويبدو أن الانتصار في المعارك المستقبلية سيعتمد على التفوق العسكري في الأسلحة المعرفية، وإلى أي مدى يمكن التلاعب بالعقول.

أسعار الليمون والفواكه تحلّق والتموين متفاجئة!

حماية المستهلك لـ«الوطن»: نحن في موسم الخضر والفواكه ويجب أن تكون أسعارها منخفضة

هناء غانم

أكد مدير جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أن ظاهرة الغلاء يمكن إرجاعها إلى جملة من الأسباب أولها وأهمها غياب أدوات ضبط السوق، وارتفاع أسعار البنزين والشحن والسماد والنقل إضافة إلى التصدير الذي يعتبر عاملاً مساهماً في زيادة الأسعار علماً أنه من المفروض أن تحقق أي مادة الاكتفاء الذاتي ومن ثم يسمح بتصدير الفائض عن حاجة المستهلك، موضحاً أن ما سبق بالتأكيد ليس مبرراً لارتفاع الأسعار الجنوني الذي نفاجأ به، مثلاً سعر كيلو الليمون الحامض وصل إلى نحو من ٨ إلى ٩ آلاف ليرة ولدى الاستفسار من مديرات التموين كانت الإجابة أنهم تفاجؤوا بارتفاع الأسعار!

وأوضح المعقالي أننا اليوم في موسم الخضر والفواكه أي يجب أن تكون أسعارها منخفضة إلا أن الغلاء مستمر وأصبح حلقة متصلة مع بعضها بعضاً سواء بالخضر والفواكه أم باللحوم وغيرها مشيراً إلى أن بعض أنواع الفواكه ذات النوعية الجديدة والتي قد تكون أسعارها مرتفعة لم نرها في الأسواق مثل بعض أنواع الكرز المشمش الدراق وغيرها بسبب تصديرها بشكل كامل، وبالعرف الاقتصادي عدم وفرة المادة يؤدي إلى ارتفاع سعرها، ولا أحد قادراً على ضبط الأسعار لا الجمعية ولا المديرية ولا الوزارة ولا حتى الحكومة لأن الكل يقدم مبرراته، والإجراءات القسرية هي آخر الحلول ولم تنجح أيضاً.

من جهة أخرى، يؤكد مدير جمعية حماية المستهلك ضرورة أن تكون هناك إجراءات وخطة وإستراتيجية واضحة لتأمين مستلزمات الإنتاج الأساسية لضبط الأسعار والحد من الفوضى الحاصلة بين سوق الهال والمحال التجارية الأخرى التي لا تخضع لضوابط.

وفي سياق متصل قال عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق، محمد العقاد إن هناك تحسناً ملحوظاً في حركة التصدير عبر معبر جابر فخلال أربعة أيام من الشهر الماضي تم تصدير ٥,٢٢٥ أطنان من الفواكه والخضر إلى الخليج.

وأكد العقاد أن هناك انخفاضاً في أسعار الخضر أكثر من الفواكه نظراً للإقبال على تصديرها وعن الأسعار في سوق الهال حسب النشرة ذكر العقاد أن سعر كيلو البندورة بحدود ٥٠٠ ليرة والحوراني بـ١٠٠٠ ليرة والبطيخ يتراوح بين ٧٠٠ و١٠٠٠ ليرة والأناناس ٥٠٠ ليرة، والكوسا ٤٠٠ ليرة، والباذنجان ٥٠٠ ليرة، والفليفلة الخضراء بين ٦٠٠ و٨٠٠ ليرة، والخيار بين ٤٠٠ و٦٠٠ ليرة، والبصل ٤٠٠ ليرة. وعن الليمون الحامض قال: لا يصل إلى سوق الهال بل يأخذه التجار عن طريق المزارعين. في حين ارتفعت أسعار الفواكه ووصل سعر كيلو الدراق إلى ٦٠٠٠ ليرة والكرز كذلك، أما المشمش فقد انخفض سعره إلى ٥٠٠٠ ليرة أما الموز فقد ارتفع إلى ١٤ ألفاً وهو أيضاً لا يصل إلى سوق الهال.

> لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه: تصدير أكثر من خمسة آلاف طن خضر وفواكه بأقل من أسبوع

من عيد إلى عيد

٣٠ بالمئة زيادة التكاليف من الفطر إلى الأضحى

طلال ماضي

ارتفعت مستلزمات عيد الأضحى بنسبة تزيد على ٣٠ بالمئة عن عيد الفطر، وأصبحت هذه المستلزمات غير متاحة للمواطن السوري، بسبب ارتفاع الأسعار بشكل جنوني وانعدام القدرة الشرائية، وخاصة لدى أصحاب الدخل المحدود، كما تراجعت نسبة الشراء للعائلات التي لديها القدرة على المحافظة على طقوس العيد من الشراء بالكيلو إلى الغرامات.

وحالياً اختفت (ذرة الفوشار) من الأسواق السورية ومن الشركات الكبيرة التي كانت تقوم بتغليفها وبيعها، كما ارتفعت أسعارها بنسبة ٤٠ بالمئة خلال الأيام الماضية بالنسبة للمستوردة، وبالنسبة للذرة البلدية المحلية ارتفعت أسعارها أيضاً بنسبة ألف ليرة لكل كيلو، كما غاب مشهد الازدحام في المحامص ومحال الحلويات العربية و«الإفرنجية» المعتاد قبل الأعياد.

وقال مستورد للمكسرات والمواد الغذائية في تصريح لصحيفة «الوطن»: إن أسعار المكسرات ارتفعت مع موجة التضخم التي تطول الأسعار حول العالم أكثر من ٤٠ بالمئة، وبين أن الفستق الإيراني ارتفع بنحو ٥٠ بالمئة و«الكاجو» ارتفع بنحو ٢٠ بالمئة من مصدره بالهند.

عبد الرزاق حبزه أمين سر جمعية حماية المستهلك بين في تصريح لصحيفة «الوطن» أن سبب فقدان وارتفاع أسعار ذرة الفوشار هو الحرب في أوكرانيا التي تعتبر المصدر الأكبر لمادة الذرة، والكميات المعروضة في الأسواق انتهت، ولا تتوافر البدائل المحلية، وتزامن ارتفاع أسعارها مع الطلب عليها في موسم الأعياد.

وبالنسبة لأسعار المكسرات والموالح بين حبزه أنه لا توجد تسعيرة محددة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكونها تعتمد على بيانات التكلفة، وتختلف هذه البيانات بين محصمة وأخرى، وبين نوعية البضاعة قديمة أم حديثة، والكثير منها يتعرض للتلف بسبب قلة الاستهلاك وطريقة التخزين السيئة إضافة إلى الفطور السامة.

وأشار حبزه إلى أن الموالح أصبحت من الكماليات ومن يتسوق بالكيلو أصبح يتسوق بالغرامات لدى بعض العائلات، وطبعاً أصحاب الدخل المحدود ليسوا من هذه العائلات.

وبالنسبة لحلويات العيد الجاهزة أكد حبزه أن أسعارها محلقة جداً فوق التصور بسبب ارتفاع مكوناتها من السمنة والقستق والسكر والطحين، وتضاعفت أسعارها عن العيد السابق، ومن كان يستغني عن الحلويات بالصناعة المنزلية أصبح عاجزاً عنها بسبب تدني القدرة الشرائية.

ولفت حبزه إلى أن كيلو النمورة المحشية بالقشطة ٢٥ ألف ليرة ويتم استبدال القشطة بالنشاء والحليب والسميد وتحتوي على نسبة رطوبة عالية ونسبة قطر عالية ويتم وزن العبوة الفارغة من ضمن المادة الغذائية وهذه مخالفة، وبالنسبة للحلويات الجاهزة وصل سعر الكيلو لبعضها إلى ١٠٠ ألف ليرة وهناك حلويات بين ٥٠ و١٠٠ ألف ليرة وتتباع الحلويات بناء على بيانات تكلفة.

حوالات السوريين تسهم بتمويل ٤٠ بالمئة من المستوردات

توقعات بتراجع معدل حوالات عيد الأضحى بسبب الظروف العالمية المتردية

عبد الهادي شباط

جرت العادة أن يرتفع معدل الحوالات الخارجية التي يرد معظمها بالقطع الأجنبي بالتزامن مع الأعياد، لكن نائب عميد كلية الاقتصاد علي كنعان لم يكن متفائلاً إزاء العيد (عيد الأضحى المقبل) متوقعاً أن يكون معدل الحوالات أقل مما كان عليه مع عيد الفطر الماضي، حيث تراوح معدل الحوالات اليومي في حينها بين ١٠-١٢ مليون دولار وهو ما كان يعادل زيادة في معدل الحوالات بنحو ١٠٠ بالمئة.

وتوقع كنعان ألا تتجاوز الحوالات الخارجية لهذا العيد ١٠ ملايين دولار يومياً في أحسن الأحول نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية عالمياً وانخفاض دخول معظم المغتربين السوريين في الخارج بسبب تداعيات الحرب الأوكرانية، معتبراً أن الزيادة في معدل الحوالات الخارجية لن تكون مؤثرة في حركة النشاط الاقتصادي والتجاري، ومبيناً أن معظم التقديرات الرسمية حول حجم الحوالات الخارجية تدور حول ٦ ملايين دولار يومياً.

وعن حجم مساهمة الحوالات الخارجية في تأمين القطع الاجنبي للمستوردات، بين أن العديد من التقديرات تفيد أن حجم الحوالات الخارجية بالقطع الأجنبي بحدود ٢,٥ مليار دولار على حين يصل تمويل المستوردات السنوي لحدود ٦ مليارات ليرة، أي إن حوالات السوريين في الخارج تؤمن بحدود ٤٠ بالمئة من قيم المستوردات.

لكن كنعان اعتبر أن هناك تحسناً في قيم الصادرات السورية، الأمر الذي يحسن نسبة مساهمة الصادرات في تأمين التمويل اللازم للمستوردات وخاصة المواد الأساسية، وأن أهم الصادرات التي تحسنت خلال المرحلة الماضية كانت من الألبسة والمواد الغذائية والمواد المنزلية والكيميائية والمنظفات وغيرها، وأن المشاركات في المعارض الخارجية تفيد في تأييد هذا التقدير وخاصة المعارض مع الدول العربية مثل مشاركات المنتجات السورية في معارض العراق والجزائر وليبيا وغيرها من الدول العربية، مقدراً أن قيم الصادرات السورية تحركت حالياً من مليار دولار لحدود ١,٥ إلى ٢ مليار دولار وهو مؤشر إيجابي على تحسن الإنتاج والصادرات السورية التي تلقى رواجاً لعدة أسباب، أهمها قدرتها على المنافسة بسبب انخفاض كلفها مقارنة مع المنتجات المشابهة في بقية الدول العربية إضافة لجودة المنتجات السورية وسمعتها.

ويعتبر العديد من الباحثين الاقتصاديين أن تهاوي الوضع المعيشي وتردي الدخول وخاصة لأصحاب الدخل المحدود تحتم الاهتمام في جذب الحوالات الخارجية وتبسيط ورودها والاستفادة منها في تعزيز القطع الأجنبي عبر تنظيم وتبسيط إجراءات وصول الحوالات بما يسمح بالاستفادة منها وتقويت الفرصة على حالات التلاعب والسمسرة في ايصال جزء من الحوالات وتعرض الكثير من المواطنين للغبن أو الاحتيال أحياناً، إضافة لذهاب هذا القطع الاجنبي للسوق السوداء والمضاربة والإضرار بالجهد الرامي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، علماً أن هذه الحوالات تمثل مورداً أساسياً للكثير من العائلات السورية وتمكنهم من تأمين احتياجاتهم المعيشية وتكون رديفاً مهماً لدخولهم الأساسية.

ويشار إلى أنه وفقاً للمجموعة الإحصائية، بلغ إجمالي الحوالات الخارجية بالقطع الأجنبي (حوالات أشخاص ومنظمات وغيرها بعيداً عن عائدات التجارة الخارجية نحو ٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦، وفي العام ٢٠١٧ بلغت أكثر من ٣,٨ مليارات دولار، وفي العام ٢٠١٨ تجاوزت ٤ مليارات دولار، ثم عادت لتنخفض لحدود ٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٩.

أولوية توزيع السماد للقمح والشوندر والحمضيات فقط

مكتب الزيتون لـ«الوطن»: أضرار عاصفة اللاذقية محدودة جداً على الزيتون وسعر الزيت مرتبط بالتكلفة

رامز محفوظ

كشفت مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الأضرار التي أصابت أشجار الزيتون والتي نجمت عن العاصفة التي حدثت منذ أيام في اللاذقية كانت محدودة جداً واقتصرت على بعض الأشجار الضعيفة أو التي يوجد فيها نقطة ضعف ضمن الحقول في منطقة محددة في المحافظة وليس في كامل المحافظة.

وبالنسبة لتأثير الأمطار التي حصلت في بقية المحافظات منذ أيام أشارت جوهر إلى أنه لم يكن لها أي تأثير على أشجار الزيتون باعتبار أنها لم تكن مصحوبة بالرياح والعواصف بل على العكس ساعدت على كبر حجم ثمار الزيتون وكانت بمثابة ري للأشجار.

وعن الإنتاج المتوقع في محافظة اللاذقية للموسم الحالي أكدت أن الإنتاج بالمجمل متوسط وليس متراجعاً وتتأمل أن نحافظ على الإنتاج ويستمر دون انخفاض لحين نهاية الموسم في حال كانت الظروف مواتية لذلك، لافتة إلى أن ترتيب المحافظة من ناحية الإنتاج خلال الموسم الماضي كان الأول بالنسبة للمناطق الواقعة تحت السيطرة وكانت ذات إنتاج عال مقارنة ببقية المحافظات المنتجة، مشيرة إلى أنه وفقاً للمؤشرات فإن إنتاج الزيتون للموسم الحالي بالمجمل في جميع المحافظات يعتبر مبشراً ومن المؤكد سيكون أفضل من الموسم الماضي باستثناء محافظة إدلب التي تشهد فيها المناطق الواقعة في الريف المحرر حالة حمل غير جيدة لأشجار الزيتون باعتبار أن نسبة من المزارعين في هذه الخدمات اللازمة لأراضيهم والتي تحتاج إلى أسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي باتت أسعارها مرتفعة في السوق.

وأكدت جوهر أنه لغاية تاريخه ليس هناك إحصائيات دقيقة لإنتاج الزيتون ومن المكن خلال الأسبوع القادم أن نحصل على إحصائيات دقيقة باعتبار أننا قمنا بمراسلة كل المحافظات لتزويدنا بها.

وبالنسبة للدعم الحكومي المقدم لمزارعي الزيتون أوضحت جوهر أنه في مجال مكافحة ومراقبة الأمراض التي قد تصيب الأشجار تقوم وزارة الزراعة بتأمين المواد اللازمة التي تساعد بعملية المكافحة سواء من خلال المكافحة الحيوية أم توزيع المصائد إضافة للدعم الإرشادي للمزارعين، أما من حيث تأمين الأسمدة، فإن هناك أولوية حالياً لتوزيع السماد لمزارعي محاصيل أخرى كالقمح والشوندر السكري والحمضيات أكثر من مزارعي الزيتون، لافتة إلى أن المشكلة بعدم وجود كميات كافية من السماد يمكن أن تغطي احتياجات جميع المحافظات التي يزرع فيها الزيتون وأن يكون هناك توزيع عادل بالسماد لكل المحاصيل الزراعية.

وأشارت إلى أنه ليس هناك أي توزيع حالياً للمازوت المدعوم اللازم للري على مزارعي الزيتون والمزارعون يضطرون لشراء المازوت بأسعار مرتفعة من السوق السوداء ونأمل في أن يحصل المزارعون على دعم المازوت قريباً، لأنهم بحاجة ماسة لري حقولهم وتأمينه من أولويات عمل وزارة الزراعة حالياً.

وبخصوص تأثير الحشرات على ثمار الزيتون أوضحت جوهر بأنه يتم الطلب من مزارعي الزيتون أن يراقبوا حقولهم من ناحية الإصابة بالحشرات والأمراض بشكل دائم، باعتبارهم الأقدر على تحديد الأضرار أكثر من أي جهة أخرى، لافتة إلى أنه في ظل ظروف انتشار الرطوبة العالية والحرارة حالياً من الممكن أن تنتشر الحشرات والآفات والأمراض الذي يترتب عليه انتشار الأمراض والتعفنات لذا يجب أن تكون هناك مراقبة دائمة للحقول من المزارعين من أجل التدخل في الوقت المناسب كي لا يتأثر الإنتاج.

وبينت جوهر أنه يجب على مزارعي الزيتون أن يعلقوا المصائد من أجل استقراء ومعرفة درجة انتشار الحشرات والذباب في الأشجار وفي حال ازدادت الحشرات إلى حد ما يجب مراجعة مديريات الإرشاد الزراعي التي تقوم بدورها بتوجيههم للقيام بالإجراء المناسب لتلافي أضرار هذه الحشرات من خلال التدخل برش الأشجار بالمبيدات الحشرية، موضحة أن المصائد تعتبر مادة جاذبة للحشرات وهي متوفرة بمديريات الإرشاد ويمكن الحصول عليها.

وبالنسبة لأسعار زيت الزيتون وسط التوقعات بزيادة الإنتاج، بينت جوهر أن السعر غالباً يرتبط بالتكلفة، وغالباً يكون موازياً للسعر العالمي وليس هناك إمكانية لتحديد سعر أقل بكثير باعتبار أن هذا الأمر سيؤدي إلى تحميل المزارع خسائر وسيؤدي إلى تنشيط تهريب مادة الزيت إلى دول الجوار، موضحة أن المشكلة بعدم توافر اليد العاملة التي تعمل بالزيتون لأنه محصول يدوي وليس آلياً مثل محاصيل أخرى إضافة لارتفاع أجوره لذا تكون التكاليف مرتفعة.